في النزاع التجاري الأمريكي الصيني أين موقعنا؟

الثلاثاء 15 أبريل 2025 02:00 م

كتب: ممدوح الولي

ممدوح الولي
خبير اقتصادي ورئيس نقابة الصحفيين الأسبق

أشعلها الرئيس الأمريكي ترامب حربًا تجارية دولية، بدأت بفرض رسوم إضافية بنسبة 20 في المئة على كل السلع المستوردة من الصين، إلى جانب تعريفة جمركية بنسبة 25 في المئة على مجموعة كبيرة من السلع الواردة للولايات المتحدة من المكسيك وكندا، وفرض رسوم جمركية على واردات الصلب والألومنيوم والسيارات من أنحاء العالم، وفرض رسوم جمركية على نحو مئة دولة بنسبة 10 في المئة، ورسوم بنسب تتراوح ما بين 11 في المئة إلى 50 في المئة على 56 دولة، إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين.
وقد أسفر الموقف في الوقت الحالي عن تعليق الرسوم التي تزيد من 10 في المئة بالنسبة للدول الاثنتين والثمانين لمدة ثلاثة أشهر، باستثناء الصين التي زادت نسب الجمارك على سلعها الواردة للولايات المتحدة على مراحل لتصل إلى 145 في المئة، وردت الصين بفرض رسوم على السلع الأمريكية الواردة إليها؛ تدرجت حتى بلغت 125 في المئة، مع استمرار باقي الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة على باقي دول العالم سارية، خاصة على واردات الصلب والألومنيوم والسيارات من أنحاء العالم.
ويظل السؤال عن موقع دولنا العربية والإسلامية من تلك الحرب التجارية فإذا بيانات منظمة التجارة الدولية لعام 2023 تشير إلى احتلال الصين المركز الأول، في الصادرات السلعية الدولية تليها الولايات المتحدة في المركز الثاني، فقد جاءت الإمارات العربية في المركز الخامس عشر دوليا، بسبب كبر قيمة عمليات إعادة التصدير فيها وليس فقط الصادرات المحلية، والسعودية في المركز الخامس والعشرين تليها ماليزيا، وإندونسيا في المركز الثامن والعشرين، تليها تركيا، لتتضمن قائمة الثلاثين الأوائل في الصادرات الدولية خمس دول إسلامية.

عجز تجاري في **33** دولة إسلامية

وفي قائمة الثلاثين الأوائل في التجارة السلعية الدولية كانت الصدارة للصين تليها الولايات المتحدة، وتضمنت القائمة خمس دول إسلامية بمجيء الإمارات في المركز الخامس عشر بسبب عمليات إعادة التصدير، وتركيا في المركز الرابع والعشرين بسبب كبر قيمة وارداتها السلعية، وماليزيا في المركز السادس والعشرين، والسعودية في المركز الثامن والعشرين، وإندونيسيا في المركز الثلاثين.
وإذا كان العجز التجاري الأمريكي المزمن مع دول العالم، الذي يعود إلى عام 1976 وما بعده، هو السبب الرئيس لفرض الولايات المتحدة تلك الرسوم الجمركية على 185 دولة في العالم لتحسين ميزانها التجاري، فإن الصين تحظى بفائض مستمر بميزانها التجاري مع دول العالم منذ عام 1994، كما حظيت بتحقيق فائض في تجارتها مع الولايات المتحدة عبر الأعوام الأربعين الممتدة من 1985 وحتى العام الماضي حسب البيانات الأمريكية.
وفي عام 2023 حققت 33 دولة أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا سلعيا مع دول العالم، مقابل 24 دولة حققت فائضا من مجمل أعضاء المنظمة السبع والخمسين، وتضمن ذلك تحقيق 12 دولة عربية عجزا تجاريا غالبيتها من الدول المستوردة للنفط، مقابل فائض في عشر دول عربية غالبيتها من الدول المُصدرة للنفط.
وكان الموقف التاريخي للميزان التجاري السلعي في أبرز الدول الإسلامية، تحقيق تركيا عجزا تجاريا مستمرا مع العالم منذ عام 1947 أي منذ 78 عاما بلا انقطاع، وتحقيق مصر عجزا تجاريا مستمرا منذ عام 1974، كما حققت كل من باكستان وبنجلاديش عجزا مستمرا في الأعوام الثلاثين الأخيرة، بينما حققت ماليزيا فائضا تجاريا لأكثر من عشرين عاما، وكذلك إندونيسيا التي غلب عليها الفائض خلال السنوات الثلاثين الأخيرة عدا خمس سنوات فقط، وشمل الفائض بالطبع الدول المصدرة للنفط كالسعودية والإمارات وقطر والكويت وكازاخستان وغيرها.

18 دولة إسلامية تحت الرسوم العالية

ولحقت رسوم ترامب في الثاني من الشهر الحالي كل الدول الإسلامية والعربية عدا الصومال التي لم ترد بالقوائم، وكانت نسبة 10 في المئة هي السائدة فيما عدا 18 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي شملتها الرسوم، التي تزيد عن نسبة 10 في المئة منها ست دول عربية، وهي الرسوم التي تم تعليقها حاليا لمدة 90 يوما، لكنها لم تلغ وما زالت الدول معرضة لتنفيذها، حيث اتهم البيت الأبيض الدول الثلاثة والثمانين بتطبيق رسوم جمركية عالية على السلع الأمريكية التي تدخلها، بالإضافة لوجود حواجز غير جمركية فيها، منها عدم كفاية إنفاذ حقوق الملكية وحواجز الاستثمار، والدعم الحكومي والتمييز لصالح الشركات المملوكة للدولة، والرشوة والفساد.

والدول الثمانية عشر الإسلامية هي: سوريا بنسبة 41 في المئة، والعراق 39 في المئة، وجويانا الواقعة في أمريكا الجنوبية 38 في المئة، وبنغلاديش 37 في المئة، وإندونيسيا 32 في المئة، وليبيا 31 في المئة، والجزائر 30 في المئة، وباكستان 29 في المئة، وتونس 28 في المئة، وكازاخستان 27 في المئة، وماليزيا وبروناي 24 في المئة لكل منهما، وكوت ديفوار 21 في المئة، والأردن 20 في المئة، رغم وجود اتفاقية تجارة حرة أمريكية معه، وأقل من ذلك لموزمبيق ونيجيريا وتشاد والكاميرون.

وأشارت البيانات الأمريكية إلى تحقيق الولايات المتحدة عجزا تجاريا مزمنا مع العديد من الدول الإسلامية، وهو العجز الذي امتد لأربعين عاما متواصلة منذ عام 1985 مع إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش وكوت ديفوار، وكذلك مع نيجيريا فيما عدا أربع سنوات، ومع باكستان والعراق منذ عام 1997، ومع كازاخستان منذ عام 2007، ومع الأردن وتونس منذ 2018، ومع جويانا منذ 2020، ومع الجزائر وليبيا منذ 2021، ومع سوريا في العام الماضي بعجز قيمته أقل من تسعة ملايين دولار.

21 في المئة من واردات الدول الإسلامية صينية

ونظرا لإضرار الحرب التجارية الدائرة حاليا بكل من الولايات المتحدة والصين نظرا لارتفاع نسب التعريفات الجمركية بينهما، مما سيؤثر على تجارتهما مع باقي دول العالم، يمكن توقع التبعات السلبية على تجارة الدول الإسلامية السبع والخمسين معهما، حيث بلغ نصيب الصين من صادرات الدول الإسلامية عام 2023 نسبة 16.6 في المئة، كما حازت الصين على نسبة 21.3 في المئة من وارداتها و19 في المئة من تجارة الدول الإسلامية، أما نصيب الولايات المتحدة خلال العام نفسه فقد بلغ 6 في المئة من الصادرات، و5 في المئة من الواردات، و5.5 في المئة من تجارة الدول الإسلامية مع العالم.

وأشارت بيانات صندوق النقد العربي إلى أن نصيب الصين من التجارة السلعية العربية، خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة قد تصاعد من 9 في المئة عام 2009 حتى اقترب من 16 في المئة عام 2020، ليعود إلى 13.5 في المئة عام 2023، أما نصيب الولايات المتحدة في التجارة العربية منذ عام 2000 وحتى العام الأسبق، فقد تذبذب ما بين أقل نسبة عام 2020 حين بلغت 5 في المئة، وأعلى نسبة عام 2002 البالغة 10 في المئة، مع تأثر النصيب النسبي للتجارة العربية لكليهما بسعر النفط، الذي يشكل نسبة كبيرة من صادرات العرب للصين، ونسبة أقل لصادرات العرب للولايات المتحدة التي تحولت إلى دولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي المُسال في السنوات الأخيرة.

وهكذا، فإن تراجع الصادرات الصينية والأمريكية والتراجع المتوقع للنمو فيهما نتيجة الحرب التجارية، سينعكس على وارداتهما من دول العالم، مثلما حدث للنفط الذي تراجعت أسعاره نتيجة تلك الحرب التجارية، وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الدول المصدرة للنفط، وكذلك على الدول المستوردة للنفط، حيث ستتأثر قيمة الاستثمارات الواردة إليها من الدول النفطية، وكذلك قيمة تحويلات العمالة الخارجة من تلك الدول النفطية، كذلك ما ترتب على الرسوم على الصلب والألومنيوم والسيارات، وتهديد ترامب بفرض رسوم على سلع أخرى كالأخشاب والأدوية.